

مركز العقد الاجتماعي

حياة كريمة لكل مواطن



www.socialcontract.gov.eg

قراءة مبسطة لبيان الحكومة المصرية

لعام ٢٠٧*

د. محمد سالمان**

ديسمبر ٢٠٠٨

موجز
سياسات
رقم (٢)

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة مبسطة لبيان الحكومة المصرية لعام ٢٠٧، باعتباره آخر بيان تقدمت به الحكومة الحالية أمام مجلس الشعب، سعياً إلى وضع تلخيص واضح ومبسط لبيان الحكومة في مصر لغير المتخصصين، وذلك في محاولة لتعميق المشاركة لدى المواطن المصري ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، والرقابة على تنفيذه.

■ ما هو بيان الحكومة ؟

هو إعلان عن السياسات العامة التي تتبناها الحكومة - في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - لمدة عام قادم. أو هو خطة العمل التي تنوي الحكومة تحقيقها في المجالات الثلاثة السابقة، لذلك يسمى أحياناً «خطة عمل الحكومة» أو «برنامج عمل الحكومة».

وأيضاً يتضمن بيان الحكومة عرض لأهم الإنجازات التي حققتها الحكومة خلال العام السابق.

■ من الذي يضع بيان الحكومة ؟

كما هو واضح من الاسم، فإن الوزارات المختلفة ممثلة في رئيس مجلس الوزراء هي التي تضع بيان الحكومة.

■ أين يُقرأ بيان الحكومة؟ ولماذا ؟

يقوم السيد رئيس مجلس الوزراء بقراءة بيان الحكومة في مجلس الشعب أمام أعضاء المجلس. ويرجع السبب في حرص الحكومة - ممثلة في رئيس مجلس الوزراء - على قراءة بيان الحكومة في مجلس الشعب إلى السببين التاليين:

١- إطلاع أعضاء مجلس الشعب - باعتبارهم نواب عن الشعب وممثلين لهم - بكل الخطط والبرامج والسياسات التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال عام قادم.

٢- الحصول على موافقة مجلس الشعب على ما يتضمنه بيان الحكومة من خطط وبرامج، ومن ثم، الحصول على موافقة مجلس الشعب على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الخطط والبرامج.



مجلس الشعب المصري

■ لماذا نهتم ببيان الحكومة؟

إن بيان الحكومة يعتبر واحداً من الأمور التي تهم الرأي العام، كما أنها تهم المتخصصين في شؤون السياسة والاقتصاد. ومن المفترض أن يهتم جميع المواطنين ممن يتمتعون بالجنسية المصرية ببيان الحكومة.

ويرجع ذلك الاهتمام إلى أن بيان الحكومة يتناول أمرين:

١- استعراض الإنجازات التي حققتها الحكومة خلال العام السابق، أي أنه يوضح قدرة الحكومة على الوفاء بالوعود التي وعدت بتنفيذها خلال عام.

٢- استعراض الخطط والبرامج التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال عام قادم، ومن ثم، فهو يتضمن أيضاً عرض غير مفصل للموازنة المالية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج على أرض الواقع.

■ ما هي الصورة العامة التي يُعد عليها بيان الحكومة؟

يأتي بيان الحكومة في عدد من الصفحات تختلف - بالزيادة أو النقصان - من عام لآخر. ولكن بصفة عامة، يتضمن بيان الحكومة الأجزاء التالية:

١- المقدمة: وتتضمن ترحيب السيد رئيس مجلس الوزراء بالسادة أعضاء مجلس الشعب الموقر، وتهنئتهم ببداية دورة برلمانية جديدة، وقد تتضمن أيضاً تأكيد السيد رئيس مجلس الوزراء على التعاون البناء بين مجلس الشعب ومجلس الوزراء لتحقيق مصالح المواطن المصري.

٢- إنجازات الحكومة: ويتضمن عرضاً مفصلاً لأهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة خلال العام السابق. وعادة ما يتم استخدام الإحصاءات والأرقام لتوضيح تلك الإنجازات.



جدول رقم (١)

مقارنة بين أهم المؤشرات الاقتصادية

في عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦

فعلى سبيل المثال: قام الدكتور / أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بعقد مقارنة بين أهم المؤشرات الاقتصادية في عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك في بيان الحكومة لعام ٢٠٠٧ على النحو التالي:

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	الإنجاز المتحقق
٧,١٪	٦,٨٪	معدل النمو الاقتصادي
١١,١ مليار دولار	٦,١ مليار دولار	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
٧١٤٢ شركة	٤٨٥٨ شركة	الشركات المؤسسة والتوسعات
٨٦ مليار جنيه	٤٩ مليار جنيه	رؤوس الأموال المصدرة
٦٠٠ مليار جنيه	٣٠٠ مليار جنيه	رأس المال السوقي للبورصة
٥,٣ مليار دولار	٣,٣ مليار دولار	فائض ميزان المدفوعات
٢٢ مليار دولار	١٨,٥ مليار دولار	قيمة الصادرات
٤,٢ مليار دولار	٣,٦ مليار دولار	عائد قناة السويس
٦,٣ مليار دولار	٥ مليار دولار	تحويلات المصريين بالخارج
٣١ مليار دولار	٢٣ مليار دولار	الاحتياطيات الدولية

كما جاء في بيان الحكومة لعام ٢٠٠٧ أن: «الحكومة خلال الفترة الماضية قد حققت معدلات نمو غير مسبوق، ولا يتحقق ذلك إلا بأساس قوى من خلال نمو حقيقي في كافة القطاعات في كل المناطق الصناعية وفي كل ربوع مصر».

■ خطط وبرامج الحكومة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً مفصلاً لأهم الخطط والبرامج التي تنوي الحكومة تحقيقها خلال عام قادم. وتشمل هذه الخطط والبرامج الحكومية جميع المجالات التي تمس المواطن وتطلعاته وترسم الأمل بالعمل والوعد بتحسين فرص الناس في الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وتمكين الفقراء من الاستفادة

كأن تقول الحكومة مثلاً: «لقد قمنا ببناء عدد كذا من المدارس، وعدد كذا من المستشفيات، امتداد مظلة التأمين الاجتماعي لتغطي عدد كذا من الأسر، وقمنا بتوفير عدد كذا من فرص العمل للشباب، وانتهينا من رصف شوارع بطول كذا من الكيلومترات، ... وهكذا». وتلجأ الحكومة في هذا الجزء من البيان إلى عمل مقارنة بين ما كانت تنوي الحكومة تنفيذه من وعود قطعتها على نفسها في البيان السابق وما تحقق بالفعل من هذه الوعود على أرض الواقع، لكي توضح لأعضاء مجلس الشعب وللرأي العام كله أنها صدقت في الوعود التي قطعتها على نفسها.

١- التحدي الأول: البطالة والتشغيل وارتباطه بالاستثمار:

وقد جسد هذا التحدي استمراراً للتحدي الحكومي إزاء قضية البطالة والتشغيل، والربط بينها وبين الاستثمار. ثم تطرق البيان في هذا السياق لموضوع التعليم الفني، وضرورة الارتقاء به كمدخل لخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تطوير التعليم وبرامجه بحيث تتواءم وسوق العمل. أي كأن منظومة التشغيل قد أضيف إليها بعد جديد - بالإضافة إلى الأبعاد القديمة المتمثلة في الاستثمار وثقافة العمل الحر - وهو التعليم المواكب لمتطلبات السوق، والتدريب المهني.

٢- التحدي الثاني: الأسعار والدعم:

وقد اقترح البيان آلية زيادة الأجور لمواجهة الارتفاع في الأسعار، وجاء ذلك في عبارة: «الحكومة عازمة على رفع أجور المواطنين بنسبة أعلى من زيادة الأسعار، وهذا وعد من الحكومة». كما تضمن هذا الجزء تعهداً آخر من جانب الحكومة بالعمل على مواجهة الغلاء. في مقابل ذلك، مثلت قضية «الضمان الاجتماعي» ثابتاً مستمراً حرصت الحكومة على تضمينه في بياناتها. ويرتبط بالقضية السابقة، موضوع «الدعم» الذي شكل هو الآخر أحد روافد الاستثمار في السياسات الاجتماعية للحكومة. ومن خلالها تم التعرض لعدد من القضايا مثل: «رغيف العيش»، «وبطاقات التموين»، و«الضمان الاجتماعي»، و«دعم أنبوية البوتاجاز»، و«الفئة غير القادرة من أصحاب الدخل الضعيفة»، و«مساعدة محدودي الدخل»، و«العدالة الاجتماعية».

في هذا الصدد، يتحدث بيان الحكومة قائلاً: «وقضية الدعم هي قضية أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية نواجهه الغلاء بالدعم. ولا يمكن أن يتصور مصري أننا سنسعى لإلغاء الدعم أو حتى تخفيضه، بل سنسعى لزيادة الدعم ووصوله للمواطن الذي يستحقه بكل طريقة، فالضمان الاجتماعي دعم نقدي موجود وسيسقى، والدعم العيني موجود وسيسقى، ولن نقرب من رغيف العيش ولن نقرب من أنبوية البوتاجاز».



بثمار النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، فإن هذه الخطط والبرامج تتناول جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي يتعرض هذا الجزء من بيان الحكومة لعدد من الموضوعات مثل: التشغيل، والاستثمار، الدعم، مراقبة الأسواق، الأسعار، تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي... وهكذا. وعلى الصعيد الاجتماعي، يتعرض هذا الشق من بيان الحكومة لموضوعات مثل: التعليم، الصحة، المرافق، النقل، التخطيط العمراني، التأمينات الاجتماعية، المياه، الصرف الصحي، رفع مستوى معيشة المواطن، تطوير العشوائيات، النظافة والبيئة، الكهرباء والإنارة، رعاية الشباب، الخدمات الريفية والزراعية، النهوض بالثقافة،... الخ. وعلى الصعيد السياسي يتناول هذا الجزء من بيان الحكومة الموضوعات التالية على سبيل المثال: الإصلاح السياسي، الإصلاح القانوني والتشريعي، السياسة الخارجية،... الخ.

«الحكومة خلال الفترة الماضية قد حققت معدلات نمو غير مسبوق، ولا يتحقق ذلك إلا بأساس قوى من خلال نمو حقيقي في كافة القطاعات في كل المناطق الصناعية وفى كل ربوع مصر».

من بيان الحكومة لعام ٢٠٠٧

ففي بيان الحكومة لعام ٢٠٠٧، كان البعد الاجتماعي طاغياً على معظم أجزاء البيان، حيث مثل ٦٠٪ تقريباً من إجمالي حجم بيان ٢٠٠٧، وهو في ذلك يأتي متسقاً مع الاهتمام الكبير الذي حظيت به المجالات الاجتماعية في البيان السابق عليه (٢٠٠٦).

وتجدر ملاحظة أن صدور بيان ٢٠٠٧ جاء متزامناً مع نهاية العام الثاني وبداية العام الثالث من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وهو البرنامج الذي تضعه الحكومة كخطة عمل لها، وتضمنه جميع مشروعاتها.

فبعد أن استهل البيان حديثه عن أهم الانجازات المتحققة، ذكر أن هناك ثلاثة تحديات رئيسة تواجه الدولة المصرية، وتقضي المواجهة العلمية والعملية. وقد شكلت تلك التحديات جوهر بيان ٢٠٠٧. ومن خلالها تم التعرض لمختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، كما تم التأكيد على أن برامج وخطط الحكومة خلال عام ٢٠٠٨ سوف تتحرك بالأساس لمواجهة ثلاثة تحديات رئيسة هي:

- ١- التحدي الأول: موضوع البطالة والتشغيل وارتباطه بالاستثمار.
- ٢- التحدي الثاني: موضوع الأسعار والدعم.
- ٣- التحدي الثالث: الخدمات التي يطلبها المواطن في كل مكان. وذلك على النحو التالي:

٣- التحدي الثالث: الخدمات؛

وأضاف البيان - في صيغة الوعد الذي يتعين على الرأي العام متابعة وفاء الحكومة به - أن «مؤشراتنا تقول أننا أمام مستقبل أفضل فمصر بها ملايين الحاسبات في المدارس كما تطورت مدارسنا، ووحداتنا الصحية وبعض المستشفيات والبعض مازال في إطار التطوير، وسنصل بالقوافل الصحية إلي كل ريف مصر وسنستمر في برنامج التحكم في الزيادة السكانية، وسنهتم بصحة المرأة. وأخيرا اليوم نضع أسس جديدة لمصر المستقبل من خلال برنامج طموح يحتاج أن نتكاتف حكومة وشعب لتحقيق أهدافه».

يعرض البيان في هذا الجزء - بشكل مختصر جداً - قائمة بأهم الخدمات التي يتعين توفيرها، وهي: النقل، والسكك الحديدية، والمياه، والصرف الصحي، ومشاريع البنية التحتية، وتطوير العشوائيات، والتعليم، والصحة.

وقد ذكر البيان إن حجم الموارد الإضافية التي دخلت الدولة في الثلاثة أعوام السابقة ٧٨ مليار جنيه جاءت عن طريق طرح رخص الاتصالات، حصيلة الأراضي الاستثمارية التي تم بيعها، وحصيلة برنامج الخصخصة. وقد تم تحويل هذه الموارد الإضافية للخدمات مثل إصلاح السكك الحديدية بعشرة مليارات جنيه، وبناء خط مترو أنفاق جديد. ولكي يجد المواطن الوسيلة المريحة والجيدة التي تسهل له الحياة بكرامة واحترام نحتاج عشرات المليارات للمياه والصرف الصحي، وأن الحكومة قد رصدت ١,٦ مليار جنيه كخطة عاجلة لاستكمال البنية التحتية حتى لا يحدث ما حصل في الصيف الماضي من بعض قصور في مياه الشرب.



ذكر البيان انه قدتم تحويل الموارد الإضافية التي دخلت للدولة خلال السنوات الثلاث السابقة (٧٨مليار جنيه) إلى قطاعات الخدمات المختلفة مثل إصلاح السكك الحديدية وبناء مترو أنفاق جديد وعلاج القصور في خدمات مياه الشرب.

لمزيد من التفاصيل برجاء زيارة موقعنا:

www.socialcontract.gov.eg



مركز العقد الاجتماعي هو مشروع مشترك بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) التابع لمجلس الوزراء المصري. يهدف المركز إلى متابعة تنفيذ حزمة برامج التنمية الشاملة التي تبناها تقريري التنمية البشرية لمصر لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ وترويج تنفيذ هذه البرامج من خلال مشاركة أطراف التنمية من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني و مواطنين بما يضمن تحقيق تنمية أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

تم طباعة هذا الإصدار بتمويل من مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بالقاهرة.